مفهومُ الخبيثِ ومصاديقُهُ في التراثِ اللغويّ

م. د. علاء حسين خضير المنصوري
مديرية تربية بابل
محافظة / بابل
البلد / العراق

The concept of the malicious and its connotations in the linguistic heritage

Assistant Professor. Alaa Hussein Khudair Al-Mansouri
Babylon Education Directorate
Governorate / Babylon
Country / Iraq

((Summary))

In my research, I dealt with one of the grammatical rulings in the ancient linguistic heritage, that ruling was termed the (malignant), a rule that was not highlighted by researchers who eat that heritage by studying and analyzing, or who suffer on the sound, morphological and grammatical judgments in it, so this came Searching for an explanation of why we chose it, and clarifying what is meant by it in the language and convention, in addition to mentioning a number of linguistic questions that are this ruling in that heritage, as well as mentioning the motive that was behind that ruling, and the reason why linguists chose this term (malicious) exclusively without Other.

.Keywords: the concept of the malignant, its endorsements, the linguistic heritage

((الملخّص))

تناولتُ في بحثي هذا حكمًا من الأحكام النحوية في التراث اللغوي القديم، ذلك الحكم اصطُلح عليه بـ**(الخبيث)**، وهو حكم لم يُسلَّط عليه الضوء عند الباحثين الذين تناولوا ذلك التراث بالدرس والتحليل، أو الذين وقوفوا على الأحكام الصوتية والصرفية والنحوية فيه، لذا جاء هذا البحث لبيان سبب اختيارنا له، وتوضيح المقصود به في اللغة، والاصطلاح، فضلاً عن ذكر عدد المسائل اللغوية التي حوت هذا الحكم في ذلك التراث، وكذلك ذكر الدافع الذي كان وراء ذلك الحكم، وسبب اختيار علماء اللغة لهذا المصطلح **(الخبيث)** حصرًا دون سواه.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الخبيث، مصاديقه، التراث اللغويّ.

((المقدّمة))

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الذي لم يقبلْ في كتابِهِ العزيزِ بالقولِ الخبيثِ، وماز الطيِّبَ من الخبيثِ، وجعل الطيِّبَ للطيِّبِ والخبيثَ للخبيثِ، وأفضلُ الصلاةِ والسلامِ على رسولِهِ محمّدٍ وآلِهِ الطاهرينَ، المطهّرينَ من كلِّ رجسٍ وخبيثٍ، وأمّا بعدُ:

ففي غضونِ قراءتي في بعض كتب تراثنا اللغويّ، وجدتُ أنّ قسمًا من علماء تراثنا هذا يستعمل مصطلح (الخبيث) في بعض أحكامه التي يطلقها على مسائل اللغة، فشدّني هذا المصطلح إلى معرفة ما الذي كان يقصد هؤلاء العلماء؟، وما مصاديقه؟، وهل كان استعمالهم له في كلّ فروع اللغة؟، أم كان مقتصرًا على بعضها؟، وما عدد مواضع وروده فيها؟، وهل هي كلّها بمعنى واحد في الحكم أو الاستعمال عند علماء ذلك التراث؟، ولأجل معرفة ذلك كلّه عمدتُ إلى البحث في كتب اللغة على قدر استطاعتي، ومنها – صاحب الفضل في العثور على هذا اللفظ– كتاب سيبويه، من أجل عمل بحث فيه إجابة، تكشف الغموض عن الأسئلة المتقدّمة كلّها، لذا وسمتُ بحثي هذا بـ **(مفهوم الخبيث ومصاديقه في التراث اللغويّ)**، وزد على

ذلك كلّه أنّ مصطلح الخبيث من المصطلحات التي تستحقُّ الوقوف عليها، فالخبيث مصطلح غريبٌ في بابه، ممّا قد نكون في عملنا المتواضع هذا قد أسهمنا في خدمة لغة القرآن الكريم (اللغة العربيّة)، والباحثين فيها عمومًا.

وبعد البحث في كتب التراث اللغوي وتتبّعي لأغلبها، وجدتُ أنّ هذا المصطلح قد استعمل في المجال الصوتيّ، والصرفيّ، والنحويّ وفي (عشر مسائل)، إحداها: صوتية، وثلاث منها صرفية، و(ست) نحوية، على نحو ما هو مبيّن في التمهيد وصفحات بحثنا هذا، وتجنبت التفصيل فيها هنا تحاشيًا للتكرار، وقد كان منهجي في البحث في تلك المسائل هو التأصيل لعنوان كلّ المسألة من كتب تراثنا اللغوي، وذكر الآراء المختلفة فيها، حتى يتّضح جليًّا سبب الخبث فيها عندما آتي بذكر المسألة التي ورد فيها مصطلح (الخبيث) بعد تلك الآراء، ثمّ أقوم بتتبّع هذه المسألة عند العلماء الذين جاءوا بعد صاحب المسألة لبيان رأيهم فيها، وكيفيّة فهمهم لـ (الخبيث)، وهل قاموا بتعريفه، أو لا؟، أم هل اختلف عندهم مفهوم (الخبيث) عن صاحب المسألة، أو لا؟، وبعد ذلك كلّه أبيّن سبب الخبث في كلّ مسألة من مسائل هذا البحث عند العلماء، مشفوعًا ذلك بموقفي ورأيي منها، مهجّنًا قسمًا كبيرًا منها بمفاهيم ألسنيّة وصوتية حديثة، معتمدًا في ترتيب ذكرها في صفحات هذا البحث على نظام الألفباء، بعد أنْ أكون قد بيّنتُ المقصود بلفظ **(الخبيث)** في **اللغة، والاصطلاح**، ثمّ أتبعت تلك المسائل بخاتمة، وبقائمة للمصادر، وفي الختام آملُ أنْ أكون قد وفقتُ في بحثي هذا، فما توفيقي إلّا بالله، عليه توكلتُ، وإليه أنيبُ.

((التمهيد))

(الخبيث) في اللغة والاصطلاح:

(الخبيث) لغة: ذكر أصحاب المعاجم كثيرًا من المعاني لـ **(الخبيث)**، ولكن انتقيتُ منها ما هو – إلى حدٍّ ما– قريب لمعنى هذا اللفظ في بحثنا، وقد انحصر ذلك في معنيينِ اثنينِ: **أحدهما: (الفاسد)**، قال الخليل: ((الخَبيثُ: نعتُ كلِّ شيءٍ فاسدٍ))[i]، **والآخر: (الرديء)**، قال ابن دريد: ((رجلٌ خَبِيثٌ: رَدِيءُ الْمَذْهَبِ، وخبث الرجلُ خبثًا، إذا صَار خبيثًا))[ii]، وقد جمعهما الزمخشري في قوله: ((وهذا كلام خبيث، وهي أخبث اللغتين، يراد الرداءة والفساد، وأنا أستخبث هذه اللغة))[iii].

وقد ورد لفظ (الخبيث) في بعض النصوص القرآنية والشعريّة، حاملاً للمعنيين المتقدّمين، وسوف أقتصر على ذكر بعض منها تجنبًا للإطالة، فمن الشواهد القرآنية قوله تعالى: ﴿**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّباتِ ما كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾، [البقرة: ٢٦٧]**، فقد ذكر ابن الجوزي أنّ الخبيث هنا معناه: ((الرديء، قاله الأكثرون، وسبب الآية يدلّ عليه))[iv]، وكذلك قوله تعالى: ﴿**قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾، [المائدة: ١٠٠]، الذي بيّنَ أبو حيّان الأندلسي فيه أَنَّ الْخَبِيثَ عَامٌّ، يندَرِجُ تَحْتَهُ العَمل الفَاسِدُ، والرديء من النَّاسِ، والْعَقائد الفَاسِدة[v].

وأمّا من الشواهد الشعرية، فما اسْتُشْهَدَ به للخَيْبَرِيّ الْيَهُودِيِّ[vi]:

يَنْفَعُ الطَّيِّبُ القَلِيلُ مِنَ الرِّزْقِ وَلاَ يَنْفَعُ الكَثِيرُ الْخَبِيثُ

فقد قال ابن فارس: إنّ الخبيث هنا هو الحقير الرديء من الأشياء[vii]، وقول أمّ النحيف[viii]:

فقد حزت بالورهاءِ أخبث خبثةٍ فدعْ عنكَ ما قد قلت يا سعدُ واحْذَرْ

فمعنى قولها: (أخبث خبثةٍ): أنَّ الخبيث نعت كل فاسد[ix].

أمّا **(الخبيث) اصطلاحًا**، فلم يذكر النحويون له تعريفًا خاصًّا، ولكن يفهم من كلامهم في بعض المسائل التي ورد فيها أنّهم يقصدون به جملة من المعاني، تلك المعاني دارت في الأفلاك الآتية: **(الخروج عن الأصل النحوي، أو القبيح، أو الضعيف)**، وسوف يتّضح ذلك جليًّا في ذكر المسائل التي ورد فيها مصطلح **(الخبيث)** عند النحويين، **فالخبيث:** هو التركيب الخارج عن الأصول التي أقرّها النحويون، ممّا يولّد قبحًا في الكلام، أو ضعفًا في الاستعمال اللغويّ.

وكان أوّل مَنْ استعمل هذا المصطلح **يونس**، وكان ذلك في مسألتين اثنتين، **إحداهما:** كانت عندما حكم فيها على مجيء المفعول له من اسم الذات بأنّه (خبيث)، نقل ذلك **سيبويه**، إذ قال: ((وزعم يونس أنَّ قومًا من العربِ يقولون: أمَّا العبيدَ، فذو عبيدٍ، وأمَّا العبدَ فذو عبدٍ، **يُجرونه مُجرى المصدرِ سَواءً، وهو قليل خبيث**))[x]، والأخرى: كانت حينما حكم فيها على عدم

حذف (الياء) في النسب قياسيًّا إلى (فَعِيلة) بأنّه (خبيث) ناقلاً ذلك عنه سيبويه أيضًا، إذ ذكر: ((وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنّه شاذٌّ قليل، قد قالوا في سليمة: سَلِيمِيٌّ، وفي عميرة كلبٍ: عميرِيٌّ، **وقال يونس: هذا قليلٌ خبيث**))[xi]، وقد تلقّفه منه **سيبويه** في خمس مسائل كما هو مبيّن في صفحات هذا البحث، ثمّ الأخفش وفي مسألة واحدة حاكمًا فيها على الإتباع الحركي في مثل: (عَنُ الرّجُلِ) بـ (الخبيث)، نقل ذلك عنه الرضي، قائلاً: ((وحكى الأخفش: (عَنُ الرَّجُلِ) بالضم، **قال: وهي خبيثة، شبّه** بقولهم: (قُلُ انْظُرُوا)، يعني أنّه حرّك النون بالضم إتباعاً لضمة الجيم، ولم يعتدّ بالراء المدغمة))[xii]، ثمّ تلاه المبرّد في مسألة واحدة أيضًا، تمثّلت بحكمه على الإخبار عن الذات بالمصدر المرفوع وهو ليس لها بأنّه (خبيث)، إذ قال: ((إذا قلت: مَا أَنْت إِلَّا شربَ الْإِبِلِ، فالتقدير: مَا أَنْتَ إِلَّا تشربُ شربَ الْإِبِلِ، **وَالرَّفْع في هَذَا أبعد**؛ لِأَنَّهُ إِذا قَالَ: مَا أَنْت إِلَّا سيرٌ، فَالْمَعْنى: مَا أَنْت إِلَّا صَاحبُ سيرٍ؛ لِأَن السّيرَ لَهُ، فَإِذا قَالَ: مَا أَنْتَ إِلَّا شربَ الْإِبِلِ، فَفِيهِ فعلٌ؛ لِأَنَّ الشّرْبَ لَيْسَ لَهُ، وَإِنَّمَا التَّقْدِير: إِلَّا تشربُ شربًا مثلَ شربِ الْإِبِلِ، فَإِذا أَرَادَ الضَّمِير في الرّفْع كثر، فَصَارَ الْمَعْنى: **مَا أَنْتَ إِلَّا صَاحبُ شربٍ كشربِ الْإِبِلِ، فَهَذَا ضَعِيفٌ خَبِيثٌ**))[xiii]، وفي ختامهم كان الزمخشري الذي استثمر مصطلح يونس (الخبيث) وأسقطه على لغة بعض العرب الذي ذكرها سيبويه، وحكم عليها بأنّها (خبيثة)، لمسنا ذلك في قوله: ((وقد حكى سيبويه عن قوم فصحاء (مِنَ ابنِكَ) بالفتح، وحكى في (مِنِ الرّجلِ) الكسر، **وهي قليلة خبيثة**))[xiv]، فمجموع المسائل يكون (١٠)، تفرّد سيبويه بـ (٥) منها، وما تبقّى اشترك فيها يونس، والأخفش، والمبرّد، والزمخشري كما هو مبيّن آنفًا.

ولا تستغرب من استعمال بعض النحويين مصطلح (الخبيث) للحكم به على بعض المسائل التي كان فيها خروج عن ضوابطهم التي اختطّوها في كتبهم، فهو مصطلح ليس جديدًا عليهم، ولم يكن بعيدًا عن أذهانهم، فقد كان – على نحو اللفظ لا المصطلح– حاضرًا في كثير من شواهدهم القرآنية، والشعرية والنثرية، فضلاً عن أمثلتهم المصنوعة، وما ذُكر آنفًا من شواهد قرآنية، وشعرية كانت متداولة في مدوّناتهم النحوية، لذا سأقتصر ذكر بعض الأمثلة المصنوعة، كشاهد على ذلك، مكتفيًا بكتاب النحو الأوّل (كتاب سيبويه)، لبيان قِدم هذا الاستعمال وأصالته، وكذلك تجنّبًا الإطالة في هذا المقام، وسأذكر من كلّ جزء من أجزاء كتابه مثالاً واحدًا، لأجل إظهار أنّ اللفظ كان مستأنسًا في استعماله على طول الكتاب، لا أنّه جاء يتيمًا في جزء فقط، ومن ذلك قول سيبويه: ((وأمّا الألف واللام، فلا يكونان حالًا البتة، لو قلت: مررت بزيدٍ القائمَ، كان قبيحًا إذا أردت قائمًا، وإنْ شئت، نصبتَ على الشتم، وذلك قولك: اصنعْ ما ساء أباك وكرِه أخوك الفاسقين **الخبيثين**، وإن شاء ابتدأ))[xv]، وقوله: ((وإنْ حقّرت الخباث، قلت: خبيثاتٌ، كما كنت قائلاً ذاك، لو حقرت الخبوث، والخباث: جمع **الخبيثة**))[xvi]، وقوله: ((وقالوا: بذو يبذو بذاءً وهو بذيٌّ، كما قالوا: سقم سقاماً وهو سقيم، وخبث وهو **خبيثٌ**))[xvii]، فهذه بعض المسائل التي ورد فيها استعمال لفظ الخبيث في كتاب سيبويه، وذكرتها على سبيل التمثيل لا الحصر.

وأمّا تلك المسائل **العشر** التي ورد فيها مصطلح الخبيث، **وهي موضع البحث**، فسوف نبدأ في ذكرها وشرحها، معتمدين في ترتيبها على وفق نظام الألفباء، وعلى النحو الآتي:

١- الإتباع الحركي في نون (عَنْ) للجيم في (الرّجُل):

لم يخصّص العلماء القدماء للإتباع الحركي بابًا من أبواب مصنّفاتهم الكبيرة والمتنوعة، وإنّما نجد ذلك على نحو مسائل متفرّقة في بعض تلك الأبواب، وقد برز هذا الموضوع بروزًا واضحًا فيها عند تعرضهم لاجتماع ساكنين، يكون أحدهما في آخر عنصر من عناصر الجملة، بينما يكون الآخر في العنصر الثاني منها تاليًا همزة الوصل في الغالب، وفحوى هذا الاتباع هو تقريب مصوّت قصير من مصوّت قصير آخر لغرض الانسجام بينهما بعد أن كانا متنافرين، وقد وضّح ابن جني ذلك في قوله: ((اعلم أنك كما قد تجد هذه المضارعة وهذا التقارب بين الحروف، فقد تجده أيضا بين الحركات))[xviii].

ولمّا كانت مواضع إتباع الحركات أو المصوّتات بعضها من بعض كثيرة، فإنّنا سوف نركّز على ما يخصّ الإتباع في (الضمّ)، وقد وضع العلماء القدماء بعض الضوابط للضم الذي يكون بعد الساكن الثاني من الكلمة الثانية، والذي بسببه أُتبع الساكن إليه، تلك الضوابط تمثّلت بالآتي:

١- أنْ يكون هذا الضم الواقع بعد الساكن الثاني لازمًا، إمّا لفظًا، وإمّا تقديرًا، على نحو قول أبي علي الفارسي: ((إنْ كان الحرف الثاني من الكلمة التي فيها الساكن الثاني مضمومًا ضمّة لازمة، جاز فيه التحريك بالضم والكسر جميعًا، وذلك قولك: ارْكُضِ ارْكُضْ، وإن شئتَ، ضممتَ الضادَ))[xix].

٢- أنْ تكون الضمة الواقعة بعد الساكن الثاني، وهذا الساكن كلاهما في كلمة واحدة، ليخرج أمثال نحو قوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ﴾، [الأنعام: ٧٥]؛ لأنّ ضمة الحاء، وإنْ كانت أصلية، أو لازمة، بيد أنّها ليست لازمة للساكن الثاني، فهي كأنّها في كلمة ثانية؛ وذلك لأنّ (ال) التعريف كلمة برأسها عند العلماء، ما بعدها كلمة أخرى، إذ تقول: إنِ الْحُكْم، وإنِ الْفَرس، والمراد في كونها من كلمة الساكن الثاني لزومها له كي تستوجب أنْ تتبع حركتها حركة الساكن الأوّل[xx].

٣- ألّا يولّد الإتباع الحركي الغموض، أو اللبس، وتبيان هذا نجده عند أبي حيّان الأندلسي، إذ ذكر: أنّه قد ((حكى أبو بكر: أن بعض العرب يقول: أُدخُلُ الدارَ، وأُرقُدُ اليوم، وأُقعُدُ الآن يعني بإتباع حركة آخر الفعل للضمة قبلها، قال: وهو رديء؛ لأنه ملتبس بخطاب جمع المذكر))[xxi]، فهذا يؤدّي إلى لبسٍ بالمسند إلى الجمع المخاطب.

ومن شواهد الإتباع بالضم التي ذكرها العلماء، نحو قوله تعالى: **﴿قُلُ انْظُرُوا﴾**، [يونس: ١٠١]، وقوله تعالى: **﴿قالتُ اخْرُجْ﴾**، [يوسف: ٣١]، وقوله تعالى: **﴿عذابِنُ ارْكُضْ﴾**، [ص: ٤١- ٤٢]، وقوله تعالى: **﴿عيونِنُ ادْخُلُوها﴾**، [الحجر: ٤٦]، وكلّ ذلك للإتباع، إذ قد أتبع فيها ضمّة التاء في (قَالَتْ) ضمّةَ الراء في (اخْرُجْ)، وليس بينهما حاجزٌ إلّا حرفٌ ساكنٌ، وكذلك:**﴿عذابِنُ ارْكُضْ﴾**، أتبع التنوين حركةَ الكاف، إذ ليس بينهما إلّا الراء الساكنة[xxii]، وكأنّما يقام الحرف الساكن في كلّ ذلك مقام همزة الوصل المحذوفة لفظًا، والضم في بعض ذلك أحسن من بعض[xxiii]؛ إذ كان المبرد لا يستحسن ضم الساكن الأول، إذا كان بعد كسرة، لاستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمة، كقوله تعالى:**﴿عذابِنُ ارْكُضْ﴾**[xxiv].

وممّا تقدّم يتبيّن أنّ هناكَ إتباعًا بالضمّ غير مستحسن عند بعض العلماء، لسبب تعلّق بالثقل، وعدم الانسجام الصوتي المرجو ذهابهما عند المجيء بالإتباع الحركي نفسه، بل ذهب الأخفش إلى أبعد من ذلك حينما حكم على الإتباع الحركي في مثل: (عَنُ الرّجُلِ) بـ (الخبيث)، نقل ذلك عنه الرضي، قائلاً: ((وحكى الأخفش: (عَنُ الرَّجُلِ) بالضم، **قال: وهي خبيثة، شبّه** بقولهم: (قُلُ انْظُرُوا)، يعني أنّه حرّك النون بالضم إتباعاً لضمة الجيم، ولم يعتدّ بالراء المدغمة))[xxv]، بيد أنّ الرضي قد حكم على تشبيهه: (عَنُ الرَّجُلِ)، بـ (قُلُ انْظُرُوا) بالضعف[xxvi]؛ ((لعدم جواز الضم في (إنِ الْحُكم) مع أن الضمة بعد الساكن الثاني بلا فصل، فكيف بهذا؟، فلو صحت هذه الحكاية، فالوجه أن لا يقاس عليه غيره، ولو قيس أيضاً لم يجز القياس إلّا في مثله مما بعد الساكن فيه ضم)) [xxvii]، وكذلك قد نقل ذلك عن الأخفش ركن الدين الاستراباذي، ولكن بذكر معنى المعنى لـ (الخبيث)، أو البنية العميقة له، غير قاصد المعنى المعجمي الأصيل، إذ نقل: ((وقد حكي عن الأخفش: عَنُ الرَّجلِ –بضم النون– **فإنّه لغة قبيحة رديئة**، وتوجيهها التشبيه بواو الضمير في: اخْشَوُا اللهَ))[xxviii].

وأغلب الظنّ أنَّ ما ذهب إليه الأخفش من تخبيث لغة الإتباع الحركي، والرضي وسواه من تضعيف تشبيهها، لا يصمد أمام الواقع اللغوي الفصيح، فالإتباع الحركي بالضم كان سائدًا في بعض القراءات القرآنية، ومن المؤكّد أنّ هذه القراءات كان انعكاسًا لبعض لغات قبائل العرب، ومن القرّاء الذين قرأوا بالإتباع بالضم ابنُ كثير، ونافعٌ، وابنُ عامر، والكسائيُّ، الذين قرأوا: **﴿فَمَنُ اضْطُرَّ﴾**، و**﴿أَنِ اقْتُلُوا﴾**، و**﴿أَوُ اخْرُجُوا﴾**، و**﴿وَلَقَدُ اسْتُهْزِئَ﴾**،و **﴿وَقَالَتُ اخْرُجْ﴾**، و**﴿أَوُ انْقُصْ﴾**، وما نَحَا نحو هذا بالضم[xxix]، وقد ذكر أبو زرعة أنّ هؤلاء القرّاء كان حجّتهم في هذا أنّهم قد كَرِهُوا الضَّم بعد الْكسر؛ لِأَنّه يثقل على اللِّسَان، فضمّوا ليتبع الضَّم الضَّم[xxx].

ويظهر أنّ تحريك التقاء الساكنين بالكسر في مثل: (عَنِ الرّجُلِ)، أو تحريك النون بالضم إتباعًا لحركة الجيم، أمر عائد إلى طبيعة اللغة المستعملة في الخطاب التداولي للقبائل القديمة آنذاك، فالقبائل الصحراويّة – كما هو معهود– ميّالة إلى السرعة في خطابها التداولي، أو التجانس بين أصوات بنيتها اللغوية الموجودة في عناصر الخطاب، وعليه تكون أكثر من غيرها رومًا إلى الإتباع الحركي إذا ما صادف هناك التقاء للساكنين في خطابها، أمّا القبائل التي تقطن الحضر لا البادية، فهي –كما هو معروف عنها– تجنح إلى التأنّي في استعمال عناصر جملها الإشارية، وهذا التأنّي سيكون سببًا رئيسًا في إعطائها وحدة زمنية

جيدة في الانتقال من حركة إلى حركة أخرى تبيانها في خطابها التداولي، فضلاً عن إفهام المخاطب المعنى المقصود فهمًا واضحًا، وبناءً على ذلك ستكون هذه القبائل أكثر من غيرها جنوحًا إلى العزوف عن نسق الإتباع الحركي بين عناصر وحدات الخطاب عند التقاء الساكنين، ومهما كانت المسألة بالميل إلى الاتباع الحركي، أو عدمه، فإنّ حقيقة الأمر أنّ متكلّم اللغة قديمًا بسليقته اللغوية المرهفة شَعَرَ أنّ هناك مقطعًا مزيدًا قد تشكّل في خطابه اللغوي في مثل: (عَن الرّجُل)، وعليه التخلّص منه، لذا عمد إلى شطر هذا المقطع إلى قصير، وطويل مغلق باجتلاب قمّة له، وهذه الكتابة الصوتية توضّح ذلك، وعلى النحو الآتي:

(عَنُ الرّجُلِ) بالإتباع الحركي، هي في الأصل: **(عَنْ الرّجِلِ)**.

/ع- ن/ /ء- ر/ /ر- ج/ /ل-/ - /ع- ن ر/ /ر- ج/ /ل-/ /ع- ن ر/ /ر- ج/ /ل-/

وأمّا **(عَنِ الرّجِلِ)** من غير اتباعٍ فهي في الأصل: **(مِنْ الرّجِلِ)** أيضًا، وعولجت صوتيًا كالآتي:

/ع- ن/ /ء- ر/ /ر- ج/ /ل-/ - /ع- ن ر/ /ر- ج/ /ل-/ /ع- ن ر/ /ر- ج/ /ل-/

٢- الإخبار عن الذات بالمصدر المرفوع وهو ليس لها:

المصدر حدث مجّرد، فلا يخبر به عن اسم الذات، إنْ كان مؤكّدًا، نحو: زيدٌ انطلاقٌ، وأمّا عند تخصيصه، فيجوز ذلك، نحو: الذي قامَه زيدٌ قيامٌ حسنٌ، والذي شربتُه شربُ الإبلِ[xxxi]، وكذلك يجوز أنْ يغني عن خبرِ اسمِ الذاتِ **مصدرٌ يؤكّدُه مكرّرًا**، نحو: زيدٌ سيرًا سيرًا، والأصل: يسيرُ سيراً، فحذف الفعل، واستغني بمصدره، وجعل تكريره بدلاً من اللفظ بالفعل، فلزم إضمارُه، **أو أنْ يكون المصدرُ محصورًا**، نحو: إنّما أنتَ سيرًا، وما أنتَ إلّا سيرًا، والأصل: تسيرُ سيراً، فحذف الفعل، وأقيم الحصرُ مقام التكرار في سببية التزام الإضمار، ونحو: ما أنتَ إلّا شربَ الإبلِ، على التشبيه، أي: تشربُ شربًا مثلَ شربَ الإبلِ[xxxii]، ولا فرق بين أن يكون اسم الذات المخبر عنه ضمير مخاطب أو متكلّم أو غائب، أو اسمًا ظاهرًا[xxxiii].

وقد ذكر سيبويه أنّه يجوز أنْ يرفع المحصور، والمكرّر، فتقول: إنّما أنتَ سيرٌ، وما أنتَ إلّا سيرٌ، وما أنتَ إلّا شربُ الإبلِ، وزيدٌ سيرٌ سيرٌ، على تقدير: (صاحبُ سيرٍ)، و(صاحبُ شربٍ)، فحُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه[xxxiv]، وذكر أيضًا أنّكَ إذا أخبرت بمصدر عن اسم الذات، فإنّه يكون على سبيل المبالغة، بجعل المصدر عين الذات مبالغة[xxxv].

على أنّ المبرد قد وصف الرفع في نحو: ما أنتَ إلّا شربُ الإبلِ، بأنّه ضعيفٌ خبيثٌ، إذ قال: ((إذا قلت: مَا أَنْت إِلَّا شربَ الْإِبِلِ، فالتقدير: مَا أَنْتَ إِلَّا تشربُ شربَ الْإِبِلِ، **وَالرَّفْع فِي هَذَا أبعد**؛ لِأَنَّهُ إِذا قَالَ: مَا أَنْت إِلَّا سيرٌ، فَالْمَعْنى: مَا أَنْت إِلَّا صَاحبُ سيرٍ؛ لِأَن السّيرَ لَهُ، فَإِذا قَالَ: مَا أَنْتَ إِلَّا شربَ الْإِبِلِ، فَفِيهِ فعلٌ؛ لِأَنَّ الشّرْبَ لَيْسَ لَهُ، وَإِنَّمَا التَّقْدِير: إِلَّا تشربُ شربًا مثلَ شربِ الْإِبِلِ، فَإِذا أَرَادَ الضَّمِير فِي الرّفْع كثر، فَصَارَ الْمَعْنى: **مَا أَنْتَ إِلَّا صَاحبُ شربِ كشربِ الْإِبِلِ، فَهَذَا ضَعِيفٌ خَبِيثٌ**))[xxxvi]، وربّما كان المبرد يقصد من قوله: (الخبيث) معنى الضعف، وذلك بالاستناد إلى البنية العميقة لـ (الخبيث)، المهجّنة بالقرينة السياقية التي سبقته، التي لم يكتفِ بها للتعبير عن ركاكة أو ضعف ذلك التركيب، بل أتبعها بالعنصر الإشاري (الخبيث)؛ ليبيّن شدّة تبشّعه واستهجانه له، ووجه الضعف والخبث على ما يبدو في ذلك التركيب يتمثّل في أنّ الشربَ أصلاً ليس للعنصر، أو الذات (أنتَ)، وعليه يكون تشبيهه بشرب الإبلِ ضعيف خبيث، فالضعفُ والخبثُ – اللذانِ جاءا من جهة المعنى– خاصّانِ بهذا المثال الذي كان فيه المصدر المرفوع في موقع الخبر عن الذات، لا كلّ مصدر مرفوع واقع موقع الخبر، والله تعالى أعلم.

٣- تحريك نون (مِنْ) بالفتح مع (ابنك)، وبالكسر مع (الرّجل):

من المعلوم في الدرس النحوي أنّ أصل تحريك التقاء الساكنين إنمّا يكون بالكسرة[xxxvii]، وعلّة ذلك مع الأسماء أنّ الكسرة لا تكون علامة إعراب إلّا ومعها التنوين، أو ما يقوم مقامه من ألفٍ ولامٍ أو إضافةٍ، وقد تكون الضمّة والفتحة علامتينِ إعرابيتينِ، ولا تنوينَ معهما، فإذا اُضْطُرَّ إلى تحريك الساكن، حُرّك بحركةٍ لا يُتوهّم أنّها إعرابٌ، وهي الكسرة[xxxviii]، ومتى ما حُرّك بغيرها، فإنّما يكون ذلك للثقل[xxxix]، وممّا جاء على الأصل أو على ما يستوجبه القياسُ، كسرُ النون من حرف الجرّ

(مِنْ)؛ لملاقاة ساكن في الاسم الذي جرّه، نحو قولهم: أخذتُ مِنِ ابْنِكَ، ومِنِ امْرِئِ القيسِ، ومِنِ اثْنينِ[xl]، ولم يبالوا بالكسرتين هنا؛ لقلّة الاستعمال[xli].

وأمّا ما عُدل به عن هذا الأصل أو القياس، فهو تحريك النون من الحرف (مِنْ) بالفتح في حال كون الاسم المجرور معرّفًا بـ (ال)، وذلك نحو قولهم: : مِنَ الرجلِ، ومِنَ اللهِ، ومِنَ الرسولِ، وإنّما ففتحوا مع لام المعرفة، وعدلوا عن قياس نظائره؛ وذلك لأنّه قد كثُر في كلام العرب استعمال هذا الحرف، وما فيه الألف واللام من الأسماء كثيرٌ، لأنّ الألف واللام تدخلان على كلّ اسم نكرة، فكرهوا كسرَ النون مع كسرة الميم قبلها، فتتوالى كسرتان، وهذا يسبب ثقلاً على لسانهم، فعدلوا إلى أخفّ الحركات (الفتحة) [xlii]؛ طلبًا للخفّة، ولكثرة الاستعمال، وليس ذاك لنقل حركة الهمزة من (ال)، وإلّا لجاز نحو: هَلَ الرّجلُ؟[xliii].

بيد أنّ الكسائي رأى أنّ سبب فتح النون في مثل قولهم: (مِنَ الرّجلِ) ليس الخفّة أو كثرة الاستعمال، وإنّما فتحوا؛ لأنّ (مِنْ) أصلها (مِنَا)، ولم يأت فيه بحجّة[xliv]، على تجد أنّ ابن يعيش قد فسّر هذا تفسيرًا مناسبًا، قائلاً: (("مِنْ" قد تُفْتَح في نحو قولك: مِنَ الرجل، وتُكسَر في نحو: مِنِ ابنك، فتقول في القافية المنصوبة: (مَنا) وفي القافية المجرورة: (مَنِي)، فعلى هذا تقول في التذكّر: (قَدِى) في(قَدْ قَامَ)، أو (قَدْ قَعَدَ)، وكذلك كلُّ ساكن وقفتَ عليه، وتذكّرتَ بعده كلامًا، فإنّك تكسره وتُتْبع كسرتَه للاستطالة **والتذكّرِ**، إذا كان ممّا يُكسَر إذا لقيه ساكنٌ بعده))[xlv]، ومعنى التذكّر تلمس تبيانه عند أبي حيّان الأندلسي، مصرّحًا: ((**التذكار**: قطع اللفظ عن تمام المقصود منه بسبب عدم ذكر تمامه في الحال، فيعرض للمتكلم توقف في بعض أجزائه، فجعلوا علمًا له في آخر الكلمة، ليتذكر عندها ما بعدها، ولا يقصد الوقف، فإن قصد لم تلحق العلامة ووقف عليه على ما أحكم في باب الوقف، ثم ما نقف عليه للتذكار إن كان متحركًا، كانت العلامة مدة تجانس الحركات نحو: قالا، ويقولوا، والعامي، **ومَنا في من ابنك، ومني في من الرجل**))[xlvi].

وممّا تقدّم اتّضح أنّ كسر (النون) في نحو قولهم: مِنِ ابنِكَ، وفتحها في نحو: مِنَ الرّجلِ، هو الأصل، أو القاعدة في كلٍّ منهما، وهما لغتان مشهورتان عن العرب الفصحاء كما مرَّ، ولكن سيبويه قد ذكر أنَّ قومًا فصحاء يكسرون نون (من) عند ملاقاتها (ال) ويجرونه على القياس، فيقولون: منِ اللهِ، ومنِ الرجلِ، ويفتحونها في نحو: مِنَ ابنِكَ، فيجرونها مجرى مِنَ المسلمينَ[xlvii]، من غير أنْ يحكم عليهما بأنّهما لغة (خبيثة)، أو ما يشبه ذلك من أحكام التضعيف والتوهين والكراهية، على أنّك تجد أنّ الزمخشري قد تلقّف مصطلح يونس (الخبيث) وأسقطه على لغة بعض العرب الذي ذكرها سيبويه آنفًا، ونعتها أو حكم عليها بأنّها (قليلة خبيثة)، تلمس ذلك في قوله: ((وقد حكى سيبويه عن قوم فصحاء (مِنَ ابنِكَ) بالفتح، وحكى في (مِنِ الرّجلِ) الكسر، **وهي قليلة خبيثة**))[xlviii]، وقد رأى ابن يعيش أنّ العنصر الإشاري (خبيثة) به حاجة ماسّة إلى بيان بنيته العميقة وعدم الاكتفاء بالبنية السطحية له، أو المعنى المعجمي، لتكون دلالته أكثر وضوحًا، تلك البنية امتزجت عنده بعلّة السماع عن العرب، متلوّة بذوقهم اللغوي والصوتي، وقد تمثّلت بقوله: ((هي خبيثة؛ لقلّة المستعملين، وثقلِ اجتماع الكسرتَيْن))[xlix]، والعربي يأنف ذلك في درج كلامه، فهو يميل دومًا إلى الخفّة في النطق ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، لذا تجد أنّ ابن يعيش أيضًا – وإنْ كان مختومًا بشيء من النحو التقليدي– لم يكتف بذكر الدلالة العميقة لذلك العنصر فقط، وإنّما يعمد إلى تحليل ذلك تحليلاً تداوليًّا، خاضعًا ذلك إلى الخطاب التداولي بين المتكلين، وكيف تعاملوا معه؟، معتمدين في ذلك على سليقتهم اللغوية الكامنة في بنيتهم العميقة، التي تروم البساطة في اللغة وعدم التكلّف، إذ بيّن: أنّ العربَ قد قالوا: ((مِنَ ابنِكَ بالفتح، كأنّهم اعتبروا ثقلَ توالي كسرتَيْن، وأجروها مجراها مع لام المعرفة، وحكوا أيضًا: مِنِ الرجلِ، فكسروا مع لام المعرفة، جروا في ذلك على الأصل، ولم يحفلوا بالثقل، فإذًا قولهم: مِنَ ابنك، بالفتح شاذّ في القياس دون الاستعمال، وقولهم: مِنِ الرجلِ بالكسر شاذّ في الاستعمال صحيحٌ في القياس))[l].

ويبدو أنّ تغيير حركة نون (مِنْ) عند التقاء الساكنين من الكسر في قول بعض العرب: (مِنِ ابنِكَ)، إلى الفتح في قول بعضهم الآخر: (مِنَ ابنِكَ)، وكذلك من الفتح في لغة بعضهم: (مِنَ الرّجلِ)، إلى الكسر في لغة بعضهم الآخر: (مِنِ الرّجلِ)، إنّما هو عائد إلى رغبة النفس عند كلّ قوم من العرب، وطبيعتها التي تهواها، متأثّرًا ذلك بطبيعة البيئة التي يعيشون فيها، فبيئة الصحراء – وهو أمر بدهيّ– تختلف عن بيئة المدينة، فالذي يعيش في البيئة الأولى لا يجد صعوبة في نطق الأصوات الثقيلة

كاجتماع كسرتين في نحو:(مِنِ الرّجلِ)، أو اجتماع كسرة مع فتحة، في نحو: (مِنَ ابنِكَ)، بخلاف من يقطن البيئة الثانية، فهو ميّال إلى ما يجلب له السهولة والتيسير في النطق، حتّى يوّفر جهدًا عضليًّا وزمنًا قصيرًا عند النطق بعناصر جُملِهِ، لذا نطق بنحو: (مِنِ ابنِكَ)، و(مِنَ الرّجلِ).

ولئن سألتَ: لِمَ أصرَّ المتكلم قديمًا وحديثًا على جلب مصوّت قصير (الكسرة)، أو (الفتحة) في بنيته اللغوية عندما التقى ساكنان؟، لنقولَنّ واللهُ العلمُ: إنّه قد تشكّلَ في تلك البنية مقطعٌ مزيدٌ في أثناء دَرْجِهِ، وطبيعة خطابه، أو لغته التداوليّة تأنف ذلك ولا تستسيغه، والمقطع المزيد يقصد به ((المقطع الذي يتكوّن من مصوّت قصير قبله صامت واحد، وبعده صامتان، وهو من مقاطع الوقف غالبًا))[ii]، فموضع الإشكال في استعماله التداوليّ الصامتان اللذانِ يكونانِ المصوّت القصير، فهما يعيقان سلاسة خطابه ودرجه في الخطاب، لذا عمد إلى تغيير بنية هذا التركيب التوليدي، إلى تركيبٍ مستساغ نطقه عند طريق شطر ذلك المقطع المزيد إلى مقطعين: (قصير، وطويل مغلق) عند طريق جلب عنصر تحويل وهو المصوّت القصير (الكسرة)، أو (الفتحة)، التي سمّى النحويون القدماء كلّ واحد منهما حركة التقاء الساكنين، وإليك هذه الكتابة الصوتية لبيان كلّ ذلك: **(مِنِ ابنِكَ)** وهي اللغة الأكثر شيوعًا، فأصلها: **(مِنْ ابْنِكَ)**:

/م- ن/ /ء- ب/ن-/ ك/ /م- ن- ب/ن-/ك/ /م-/ن- ب/ن-/ك/

أمّا **(مِنَ ابنِكَ)** وهي اللغة الأقلّ استعمالًا، فأصلها: **(مِنْ ابْنِكَ)** أيضًا، وحولجت صوتيًا، كالآتي:

/م- ن/ /ء- ب/ن-/ ك/ /م- ن- ب/ن-/ك/ /م-/ن- ب/ن-/ك/

و**(مِنَ الرّجلِ)** الغالبة في الاستعمال، هي في الأصل: **(مِنْ الرّجلِ)**.

/م- ن/ /ء- ر/ر-/ ج/ل-/ /م- ن ر/ ر/ج-/ل-/ /م- /ن- ر/ ر/ج/ ل-/

وأمّا **(مِنِ الرّجلِ)** القليلة الاستعمال، فهي في الأصل: **(مِنْ الرّجلِ)** أيضًا، وحولجت صوتيًا كالآتي:

/م- ن/ /ء- ر/ر-/ ج/ل-/ /م- ن ر/ ر/ج-/ل-/ /م- /ن- ر/ ر/ج/ ل-/

فهذه الكتابة الصوتية تبيّن لك كيف تكوّن مقطع مزيد عن طريق التقاء الساكنين؟، ثمّ تُخلّص منه بشطر هذا المقطع إلى مقطعينِ باجتلاب مصوّت قصير؛ فرارًا من التقاء الساكنين في درج الكلام الذي يسبب ثقلاً على المتكلم، وأيضًا لكي يريح المتكلم جهازه النطقي عند استعماله مثل هذه العناصر في خطابه التداولي.

٤- الحال لا يكون معرفة:

يُقصدُ بالحال وصف هيأة الفاعل، أو المفعول به في وقت حدوث الفعل المخبر به عنه، وأمّا لفظه؛ فهو نكرة تأتي بعد معرفة، قد تمَّ الكلام عليها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، نحو: جاءَ عبدُ اللهِ راكباً، وقامَ أخوكَ منتصباً، وجلسَ بكرٌ متّكِئاً[iii].

وهذه المعرفة التي يليها (الحال) تسمّى (صاحب الحال)، الذي هو في المعنى محكوم عليه، أو مخبر عنه، لذا وجب فيه عند النحويين أنْ يكون معرفة، وفي الحال – التي هي في المعنى خبر عن صاحب الحال– أنْ يكون نكرة، قال العكبري: إنّ ((**الحالَ لا يكونُ إلا نكرةً هذا هو الأصل**؛ إذ لو كان معرفةً، لكان تابعاً لصاحبِ الحالِ، إمّا صفةً، وإما بدلاً، وإما توكيداً))[iii]، وذكر ابن مالك: أنَّ ((الحال خبر في المعنى وأن **صاحبه** مخبر عنه، **فأصله أن يكون معرفة** كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة))[iv].

فاشتراط كون (الحال) نكرة أمر دأب عليه النحويون قديمًا وحديثًا، بل عدّوه أصلاً صارمًا من أصولهم النحويّة، لذا تجدهم يرفضون رفضًا قاطعًا مجيء (الحال) معرفة في الكلام، ومنهم سيبويه، الذي وصف الكلام المنتظم على (حال) معرفة بأنّه **(خبيث)**، إذ قال: ((ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالًا كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة، ولو جاز ذلك، لقلت: **هذا أخوكَ عبد الله**، إذا كان (عبد الله) اسمه الذي يُعرف به، **وهذا كلامٌ خبيث** يوضع في غير موضعه))[iv]، ولربّما أراد سيبويه من هذا الوصف **(الخبيث)** التعبير عن شدّة تبشّعه من هذا الاستعمال، بل أكثر من هذا نجدُ أنّ السيرافي يذكر معنى للخبيث فيه

انزياح لمعناه المعجمي، هذا المعنى قد تضمّن معنى المعنى لـ(الخبيث) وزيادة، إذ قال بعد أن ذكر هذه المسألة: ((وهذا كلّه من سيبويه تشنيع وتقبيح لهذا القول))[lvi]؛ لخروجه عن القواعد النحوية، أو شذوذه عن الأصول التي اختطّوها للحال، فهو يلبس المعرفة بالنكرة، فضلاً عن أنّهم يخرج الحال عن وظيفته التي يبتغيها المتكلّم في الجملة، من كونه يصف هيأة الفاعل، أو المفعول به في وقت حدوث الفعل المخبر به عنه، إلى كونه يبيّن صفة من صفات متبوعه، أو يؤكّده، أو كونه مقصودًا بالحكم، لذا تجد أنّ النحويين يلجأون إلى تأويل الحال المعرفة بالنكرة، إذا ما صادفوه في كلام ما، استقامة لقواعدهم النحوية، وحفاظًا على وظيفته في الجملة، نحو قولهم: **اجتهد وحدك**، أي: منفردًا، وقولهم: **جاءُوا الجمَّاءَ الغفيرَ**، أي: جميعًا[lvii]، وقول الشاعر لبيد بن ربيعة[lviii]:

فأرْسَلَهَا العِراكَ ولم يَذُدْهَا ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

فجعل الشاعر (العِراكَ) في موضع الحال، وهو معرفةٌ، إذ كان في تأويل مُعْتَرِكَة، وذلك شاذٌّ لا يُقاس عليه[lix]، على أنّ يونس والبغداديين وبعض الكوفيين أجازوا أن يأتي الحال معرفة، وقاسوا على ذلك نحو: ادخلوا الأوّل فالأوّل، أو بشرط تأويل الحال بالشرط[lx]، وهذا مختلفٌ تمامًا عمّا ذكره سيبويه، لذا لا داعي إلى مناقشته.

٥- صرف (كُراع) اسماً لمذكّر:

قيل في الصرف: ((هُو التَّنْوِينُ وَحدَهُ، وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ التَّنْوِينُ والجرُّ)) [lxi]، والاسم الممنوع من الصرف هو ما مُنِعَ من ذلك؛ لجملة الأسباب ذكرها النحويون في هذا الشأن، ومن تلك الأسباب التأنيث[lxii]، ولكن إنْ كَانَ المؤنَّثُ مكوّنًا من أَرْبَعَة أحرف، وسمِّيتَ بِهِ مؤنَّثاً، فتركُ صرفِهِ هو القياسُ، نحو: (ذراع)، بيد أنّه قد كَثُرَت تسمية المذكر بـ (ذراع)، وتمكّن في المذكر وصار من أسمائه خاصَّة، فحكمه في مثل هذه الحالة جواز صرفه[lxiii]، ولكنّ قسمًا من النحويين حكى أنّ عدم صرفه هو الأجود؛ معلّلين ذلك بأنّ تأنيثه في كلام العرب هو الأكثر[lxiv].

وهذا الكلام ينطبق تمامًا على (كُراع)، فهو قد سُمّي به المؤنّث والمذكّر، لذا يجوز فيه الصرف وتركه، ولكنّ الأجودَ عند التذكير تركُ صرفه؛ فصرفه يعدّ خبيثًا ضعيفًا عند سيبويه، إذ قال: ((**ذراعٌ** كَثُرَ تسميتُهم به المذكّر، وتمكّن في المذكّر، وصار من أسمائه خاصَّة عندهم، ومع هذا أنهَّم يصفونَ به المذكّر، فيقولنَ: هذا ثوبٌ ذراعٌ، فقد تمكّن هذا الاسم في المذكّر، وأما **كُراع**، فإنّ الوجهَ تركُ الصرفِ، ومن العرب من يصرفه يشبّهه بذراع؛ لأنّه من أسماء المذكر، **وذلك أخبثُ الوجهينِ**))[lxv]، ولم نجد عند شرّاح كتابه تحليلاً لـ (للخبيث)، سوى أنّ السيرافي قد اكتفى بنقل ما رآه سيبويه، إذ ذكر: أنّ سيبويه قد ((قال في (كراع) اسم رجل: من العرب من يصرفه يشبهه بـ (ذراع)، والأجود ترك الصرف **وصرفه أخبث الوجهين**))[lxvi]، بيد أنّ ناظر الجيش قد نسب هذا القول إلى الخليل وسيبويه معًا، مصرّحًا: ((وقال **الخليل وسيبويه**: ومن العرب من يصرف كراعا شبهه بذراع وهو **أخبث الوجهين**))[lxvii]، بمعنى أنّ كلًّا من (ذراع، وكراع) خارج عن القياس النحويّ، لكن ذراع كثر تسمية المذكر به، وقد وصف به، وكراع ليس كذلك، ويظهر أنّ سيبويه يقصد بالخبيث هنا (الضعيف)، فقوله: (أخبث الوجهينِ)، أي: أضعف الوجهينِ، قلنا هذا لا على ضوء البنية السطحية لمعنى (الخبيث)، وإنّما بالاعتماد على البنية العميقة له فضلاً عن سياق النصّ الذي ورد فيه، ومَنْ صرف ذراع، ((فإنّما يصرفه؛ لأنّه كثر به تسمية الرجال، فأشبه المذكّر في الأصل؛ لأن الأصل أن يسمّى المذكّر بالمذكّر))[lxviii]، ولكن يبقى عدم صرفه أجود من صرفه؛ لأنّ تأنيثه أكثر من تذكيره[lxix].

وأغلب الظنّ أنّ الخليل أو تلميذه سيبويه كان كلٌّ منهما قاسيًا نوعًا ما في الحكم على تلكم المسألة بالخبيث، بل بأخبث الوجهين، فترك الصرف في (كراع)، الذي كان هو الأجود عندهما، إنّما هو أمر عائد إلى الخطاب التداوليّ في أكثر لغات العرب، وأمّا صرفه، وتشبيهه بـ (ذراع)، فهو يعود أيضًا إلى الخطاب المتداول في بعض لغات القبائل، فترك الصرف من عدمه أمر يعود في النهاية إلى انعكاس الواقع اللغوي للغات القبائل العربية، فوصف بعض تلك اللغات بالخبث، هو أمر يحتاج إلى إعادة نظر كما تبيّن؛ لأنّ فيه تغليبًا للقياس النحوي على المسموع من العرب.

٦- عدم جواز الفصل بين الجارّ والمجرور:

من الأصول المقرّرة عند النحويين أنّ الجارّ والمجرور يملك حرية الفصل بهما بين كثير من الألفاظ المتلازمة التي هي بمثابة كلمة واحدة، كالمضاف والمضاف إليه، والنعت والمنعوت، وفعل التعجب والمتعجّب من في صيغة (أفعلْ به)، وسواها، فهما يتوسّع بهما ما لا يتوسّع في غيرهما من الألفاظ المصطلح عليها عند النحويين في مسائل الإعراب، بيد أنّ هذه الحرية سُلبت منه في الفصل بينهما أنفسهما، أي: بين الجارّ والمجرور، فهما – عند جمهور النحويين– لا يجوز الفصل بينهما بظرفٍ، أو جارٍّ ومجرورٍ، أو باسمٍ، أو فعلٍ[lxx]، وقد أجازه بعضهم عند الضرورة الشعرية[lxxi]، وما ذاك كلّه، إلّا بسببٍ يتعلّق بماهيّة الجارّ والمجرور من كونهما بمنزلة كلمة واحدة[lxxii]، وهذه الكلمة هي أشدُّ تلازمًا، وأكثرُ افتقارًا لبعضها من سواها التي عدّت بمثابة كلمة واحدة، كالتي ذُكرت سلفًا، فلو ذكرت حرف الجرّ وحده، ثمّ الفاصل، ثم الاسم المجرور، لكنت كمَنْ ذكر نصف كلمة، فضلاً عن أنّ الجارّ ومجروره، لو فصل بينهما بشبه جملة، لبقي شبه الجملة هذا بلا متعلّق يتعلّق به.

ولكن هناك بعض الفواصل ذكرها النحويون يمكن أنْ تفصل بها بين الجارّ ومجروره من غير أنْ يضرَّ بتلازمهما، ومنها: (ما) الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿**فَبِما نَقْضِهِمْ مِيثاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنا قُلُوبَهُمْ قاسِيَةً**﴾ ،[المائدة: ١٣]؛ لأنّ (ما) هنا – وهو أحد الأوجه– تعدُّ زائدة، لا تغيّر الكلام شيئًا، ولا تزيد فيه (معنى)، لم يكن من قبل دخولها إلّا التوكيد، فلّما كانت كذلك، كان دخولها كخروجها[lxxiii]، وكذلك من تلك التي يفصل بها بينهما (لا) النافية، نحو قولهم: **غضِبتُ منْ لَا شَيْءٍ، وَجئْتُ بِلَا زَادٍ**[lxxiv]، فهي قد جيء بها لنفي الاسم المجرور، ولم تؤثر شيئًا على تلازمهما، وقد نقل ابن مالك أنّه قد ((حكى الكسائي في الاختيار الفصل بين الجار والمجرور **بالقسم** نحو: اشتريته بـ – واللهِ– درهمٍ، والمراد بدرهمٍ واللهِ، أو واللهِ بدرهمٍ))[lxxv].

وبناءً ما تقدَّمَ كلّه من أحكام الفصل بين الجارّ والمجرور، فلا تستغرب من وصف سيبويه للفصل بالحال بين الجارّ والمجرور بأنّه خبيث، إذ ذكر: أنّ قولك: ((**مررت قائمًا برجلٍ**، لا يجوز؛ لأنّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعلٍ، والعامل الباء، ولو حسن هذا، لحسن قائمًا هذا رجلٌ، فإن قال: أقول: **مررتُ بقائمًا رجلٍ، فهذا أخبث**، من قِبل أنّه لا يُفصل بين الجار والمجرور))[lxxvi]، وقد فسّر السيرافي قول سيبويه (أخبث الوجهينِ) بـ (أقبح الوجهينِ)، وذلك بالاعتماد في التحليل على البنية العميقة لـ (الخبيث) لا البنية السطحية له، فضلاً عن سياق النصّ الذي ورد فيه، إذ ذكر: ((قال سيبويه: فإنْ قال قائل: أقول مررت بقائمًا رجلٍ، فيكون الحال بعد حرف الجر، **فهذا أقبح وأخبث** للفصل بين الجار والمجرور))[lxxvii]، ووجه شدّة القبح تتمثّل في أنّ التركيب الأخير: **(مررتُ بقائمًا رجلٍ)** أكثر مخالفة للقاعدة النحوية من التركيب الأوّل: **(مررت قائمًا برجلٍ)**، للفصل بين الجارّ والمجرور بـ (الحال)، وهذا لم يرتضه سيبويه فيما أصّل له من قواعد، ولم يجوّزه هو، ولا سائر النحويين، فضلاً عن وقوع هذا الفصل في اختيار الكلام لا لضرورة شعرية، وزد على ذلك انعدام النظير له في كلام العرب، إذ لو عثر النحويون المتقدّمون على ذلك، لذكروه لنا في مصنّفاتهم، وجعلوه أصلاً من أصولهم النحوية.

٧- عدم حذف (الياء) في النسب قياسيًّا إلى (فَعِيلة):

إذا نُسِبَ قياسيًّا إلى اسمٍ على وزن (فَعِيلة)، وكانت (عين) الفعل فيه و(لامه) من جنس واحد، أو كانت (عين) الفعل (واوًا)، نُسِبَ على وزن (فَعِيليّ)، أي: بحذف تاء التأنيث من الاسم دون (عينه)، كقولك في النسب إلى (شديدة، أو جليلة: شَديدِيّ، وجَليلِيّ)، وإلى (بني طويلة: طَويلِيّ)؛ لأنّك لو حذفتَ (الياء) من (شديدة)، لوجب أن تقول: (شَدِيّ)، فيجتمع حرفان من جنس واحد، وذلك يستثقل، ولو قلتَ: (طَوَلِيّ) في (طويلة)، لصارت (الواو) على لفظ ما يوجب قلبها ألفًا[lxxviii]، فلأجل ذلك كلّه لم تحذف عين الاسم عند النسب إلى مثل هذه الأسماء.

أمّا إذا لم تكن (عين) الفعل و(لامه) من جنس واحد، وكذلك لم تكن (واوًا)، نسبت على وزن (فَعَلِيّ)، أي: بحذف (الياء) التي هي عينه، فضلاً عن تاء التأنيث، نحو: (سَليقة، وسَليمة، وعَميرة)، فتقول في النسب إليها قياسيًّا: (سَلَقِيّ، وسَلَمِيّ، وعَمَرِيّ) [lxxix]، لذا تجد أنّ **سيبويه** – نقلاً عن يونس– يصف إبقاء (الياء) من غير حذف في مثل هذه الأسماء بـ(القليل **الخبيث)**، إذ نقل: ((وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنّه شاذٌّ قليل، قد قالوا في سليمة: سَليمِيٌّ، وفي عميرة كلبٍ: عميرِيٌّ، **وقال يونس: هذا قليلٌ خبيث**، وقالوا في خريبة: خريبِيٌّ، وقالوا: سليقِيٌّ للرجل يكون من أهل السليقة))[lxxx]، وقد ذكر هذا أيضًا

الشاطبيّ، ناقلًا: ((قال سيبويه: وقد تركوا التغيير في مثل: حنيفة، ولكنه شاذٌّ قليلٌ، قالوا في سَلِيمة: سَليميٌّ، وفي عَمِيرة كلب يعني بخصوصها: عَمِيريٌّ، **وقال يونس: هذا قليلٌ خبيثٌ**))[lxxxi].

ويبدو أنَّ بعض النحويين – ممّن تعرض لهذه المسألة– قد وجد أنّ الدلالة الإشارية لعنصر (الخبيث) الوارد عن **يونس** غير واضحة المعالم لمَنْ يريد دراسة النحو من الأجيال اللاحقة فضلاً عن كونه غير مستساغ لفظًا ولا معنًى في باب النحو، فتسييرًا منه وتوضيحًا وكذلك ترميمًا لهذا اللفظ، عمد إلى ردّ البنية السطحية الدلالية لهذا العنصر إلى البنية العميقة عن طريق ربط المعنى العميق لهذا العنصر بالواقع الاجتماعي له، فأنتَ تجد أنّ سيبويه قد أجاد في هذا الصنيع ففسّر (الخبيث) بـ (الشاذّ القليل) كما مرّ في نصّه، وكأنّه قد عمد إلى فكره العميق المحصّن بالثقافة القرآنية والشعرية والاجتماعية، وفتّش فيه عن البنية العميقة لهذا المصطلح، فوجد أنّ أليق دلالة له ما ذكره؛ مستشعرًا أنّ الفرد (الخبيث) في المجتمع هو عنصر شاذّ قليلٌ، وبهذا يكون قد ربط البنية السطحية لهذا العنصر الإشاري (الخبيث) بالبنية العميقة له مهجّنة بالدلالة الاجتماعية، فخرج لنا عن طريق هذه العملية الدلالية الهجينة بوصف مفهوم معناه لدى الدارس المتأخر، بنيته ذات جرس مستساغ الوقع على أذنه، وكلّ ذلك مبني على فهم سيبويه لسياق الكلام في نصّه الذي نقله عن يونس كما ذُكر آنفًا وليس اعتباطاً.

وقد سار على نهج **سيبويه ابنُ الوراق** مستشعرًا ما أحسَّ به سيبويه، فاطنًا إلى أنّ يونس بعنصره الإشاري (الخبيث) قد كسر النسق المعهود في المصطلحات النحوي من قبيل (الضعيف، والشاذ، والنادر، رديء، ... إلخ)، لذا ركن إلى جبر هذا الكسر عن طريق الانزياح إلى معنى المعنى لهذا العنصر لا معناه المعجمي المعهود، ذلك الانزياح تمخّض لنا عن الدلالة الآتية (غير المستحسن)، وأنت تلمس هذا في قوله: ((إِنْ كَانَ الِاسْم على (فَعِيلة أَو فُعَيلة)، حذفت الْهَاء، كَقَوْلِك فِي النّسَب إِلَى حنيفَة: حَنَفِيّ، وَفِي رجل من جذيمة: جذمي، **وَقد جَاءَ شَيْءٌ على الأَصْل، وَلَيْسَ بالمستحسن**، وَقَالُوا فِي رجل من أهل السّليقة: سليقِيّ، وَفِي الخريبة: خربِيّ، وَفِي سليمَة: سليمِيّ، وَفِي عميرَة: عميرِيّ))[lxxxii]، وقد شايعهما على ذلك ابن الأثير الذي لم يكتفِ بالبنية العميقة، أو معنى المعنى لـ (الخبيث)، وإنّما هجن في معالجته بين كسر النسق له، وبين التأويل، معتمدًا في ذلك على القوة الإنجازية للتشبيه، فشبّه (الخبيث) بالأصول المرفوضة، إذ ذكر: ((وقالوا في السّليقة: سليقِيّ، وفي سليمة: سليمِيّ، وفي عميرة: عميريّ، وفي ردينة: ردينِيّ، وفي الخريبة: خربِيّ، **وهذا قليل في كلامهم كالأصول المرفوضة**))[lxxxiii]، وأمّا **الشاطبيّ**، فقد فسّره تفسيرًا باطنيًّا لا معجميًّا أو ظاهريًّا، إذ وصفه بالنادر الذي لا يقاس عليه، مصرّحًا: أنّهم ((قالوا في سَلِيمة: سَليميٌّ، وفي عَمِيرة كلب يعني بخصوصها: عَمِيرِيٌّ، ...، وقالوا: سَلِيقِيٌّ للرجل يكون من أهل السَّليقة، يعني من أهل الطبيعة، وهو الذي يتكلم بطبعه، **فهذه ألفاظ نادرةٌ يوقف على محلّها**))[lxxxiv]، بيد أنّ يونس ربمّا أراد من استعماله البنية السطحية، أو الظاهرة لعنصر (الخبيث) بيانَ شدّه تبشّعه واستهجانه لمخالفة القاعدة الصرفية الصارمة القاضية بحذف (الياء) من الاسم إذا كان على وزن (فعيلة)، ولم تكن عينه معتلّة، أو مكرّرة، ذلك العنصر ربمّا كان حكمًا قاسيًا على الخارج عن هذا الأصل الصرفيّ؛ فلا تناسبَ مقنعًا بينهما.

ويظهر أنّ قول بعض النحويين المتقدّم: أنّك لو حذفتَ (الياء) من (شديدة)، لوجب أن تقول: (شَدَدِيّ)، فيجتمع حرفان من جنس واحد، وذلك يستثقل، قد حوى تعليلاً لا يخلو من نظر؛ **لأنّ اجتماعَ حرفين** من جنس عند النسب – وإن كان في غير وزن (فعيلة)؛ لأنّ العبرة باجتماع حرفين من جنس واحد– **موجودٌ** بكثرة في الكلام العربي، ومع ذلك لم يقولوا بثقله، بل كان سائغًا عندهم، فعلى سبيل التمثيل لا الحصر، لو نسبنا إلى (طَلَل، وجَلَل، وعَدَد)، لقلنا: (طَلَلِيّ، وجَلَلِيّ، وعدَدِيّ)، فأنتَ تلاحظ أنّ وزن الأسماء المنسوبة هذه هو نفسه وزن (شَدَدِيّ)، فَلِمَ أُغفِلَ الثقل من اجتماع حرفين من جنس واحد في مثل هذه الأسماء المنسوبة، وافتُضح في مثل (شدَدِيّ)؟، ألا يحتاج هذا إلى وقفةٍ وإعادة نظر، والتفكير في سببٍ أكثر إقناعًا من هذا؟، وأغلب الظنّ **أنّ السببَ** من وراء عدم جواز حذف (الياء) من (فعيلة) التي عينها ولامها من جنس واحد، **منعُ اللبسِ** والتفريق بينها وبين النسب إلى بعض الاسماء الثلاثية التي عينها ولامها من جنس واحد، وبيان ذلك أنّك عندما تنسب إلى الاسم الثلاثي (جَلَل) على سبيل التمثيل سوف تقول: (جَلَلِيّ)، أمّا إذا نسبت (جليلة) وحذفت الياء منها، فسوف تقول: (جلَلِيّ) أيضًا، وهنا

سيحصل لبس وإبهام وغموض في معرفة الاسم المنسوب إليه أ(جلّلٌ) هو أم (جليلةٌ)؟، لذا كان إثبات الياء عند النسب إلى فعيلة (جليليّ) مزيلاً لهذا اللبس والغموض والإبهام، وبها نعرف أنّ الاسم المنسوب إليه هو (جليلة) لا (جلّلٌ).

والإشكال المتقدّم هذا ينسحب تمامًا على قولهم: لو قلتَ: (طَوَلِيّ) في (طويلة)، لصارت (الواو) على لفظ ما يوجب قلبها ألفًا، فلأجل ذلك كلّه لم تحذف عين الاسم عند النسب إلى مثل هذه الأسماء، فأنتَ تجد أنّ النسب إلى (نواة، وطيّ، وريّ) على سبيل التمثيل هو: (نوَوِيّ، وطَوَوِي، ورَوَوِيّ)، وأنّ وزن هذه الأسماء المنسوبة هو نفسه وزن المنسوب (طَوَلِيّ)، والسؤال المتقدّم نفسه يطرح هنا فَلِمَ أُغفِلَ ما تعلّلوا به مع أمثال (نوَوِيّ، وطَوَوِي، ورَوَوِيّ)، وبرز في مثل (طَوَلِيّ)؟، ألا يحتاج هذا إلى التفكير في علّة تكون أكثر إقناعًا ممّا ذُكرت؟، ويبدو أنّ **العلّة** الكامنة خلف عدم جواز حذف (الياء) من (فعيلة) التي عينها (واو)، **دفعُ الاحتمال، أو اللبس** بينها وبين النسب إلى بعض الاسماء الثلاثية التي عينها (واو)، وتوضيح ذلك أنّك –على سبيل التمثيل– عندما تنسب إلى (طَوَل)، وهو مصدر الفعل الثلاثي (طَوِلَ) سوف تقول: (طَوَلِيّ)، أمّا إذا نسبت (طويلة) وحذفت الياء منها، فسوف تقول: (طَوَلِيّ)، وهنا سيحصل لبس في معرفة الاسم المنسوب إليه أ(طَوَلٌ) هو أم (طويلةٌ)؟، لذا كان إثبات الياء عند النسب إلى فعيلة (طويليّ) مزيلاً لهذا اللبس، وبها نعرف أنّ الاسم المنسوب إليه هو (طويلة) لا (طَوَلٌ).

ويتبيّن أيضًا أنّ اللغة المسموعة عن العرب المتضمّنة إثبات (الياء) من (فعيلة) التي عينها ولامها ليستا من جنس واحد، ولا عينها واوًا، أرجح من القياس القاضي بحذف الياء، فقولهم: (سَلَقِيّ، وسَلَمِيّ، وعَمِيرِيّ))، هي لغة أرجح من لغة: (سَلَقِيّ، وسَلَمِيّ، وعَمَرِيّ)؛ لأنّ اللغة الثانية سوف تجعلنا نصطدم بالإبهام الذي حصل سلفًا، وفحوى هذا أنّك لو نسبت إلى الأسماء الثلاثية: (سَلَق، وسَلَم، وعَمَر) على سبيل التمثيل لا الحصر، قلت: (سَلَقِيّ، وسَلَمِيّ، وعَمَرِيّ)، وبهذا يحصل إبهام في معرفة الاسم المنسوب إليه لكلّ واحد منها بينها وبين الأسماء التي على وزن (فعيلة)، وبناءً على ما تقدّم كلّه يكون إثبات الياء في (فعيلة) هي اللغة الراجحة بغضّ النظر عن نوع عينها.

٨- الفصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف المجرور من غير إعادة حرف الجرّ:

لم تغب فكرة المنزلة، أو التشابه بين التراكيب اللغوية عن أذهان النحويين، ومن ثمار تلك أنّهم أنزلوا العاطف والمعطوف بمنزلة الجارّ والمجرور، فطبّقوا عليهما الأحكام التي أقرّوها للجارّ والمجرور من كونهما بمنزلة كلمة واحدة، وعدم جواز الفصل بينهما إلّا ببعض الأمور التي ذكروها في مصنّفاتهم، وهذه الأمور اختلفت أحكامها من نحوي إلى آخر، تمثّلت عند قسم منهم بجواز الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف والجارّ والمجرور والقسم، نحو: **قامَ زيدٌ واليومَ عمرٌو، وقام زيدٌ ثمّ واللهِ عمرٌو**[lxxxv]، ولم يقبل – كما نُقل عنه– أبو علي الفارسي هذا إلّا في الضرورة الشعريّة[lxxxvi]؛ بحجّة أنّ ((حرفَ العطفِ شديدُ الاتّصالِ بمعطوفِهِ، وهو نائب مناب العامل، ولا يفصل بين العامل ومعموله))[lxxxvii]، أمّا القسم الآخر، فأجاز الفصل بينهما بالظرف والجارّ والمجرور وغيرهما، إنْ لم يكن المعطوف فعلاً، أو اسمًا مجرورًا، واستشهدوا على ذلك بمجموعة من الآيات القرآنية الكريمة، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**﴾، [النساء: ٥٨]، ففصل بـ(إذا وما أضيفت إليه) بين (الواو) و(أنْ تحكموا)، وهو معطوف على (أنْ تؤدّوا)، وقوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً**﴾، [البقرة: ٢٠١]، ففيه تمَّ الفصل بـ(في الآخرة) بين (الواو) و(حسنة)، وقوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا**﴾، [يس:٩]، فقد فصل بـ(من خلفهم) بين (الواو)، و(سدًّا)، ونحو: (**لا حولَ ولا قوّة إلّا باللهِ**)، فأحد أوجه (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف، ولا يجوز أنْ تقول: **قام زيدٌ، وفي الدارِ قعدَ، ولا زيدٌ يقومُ، وعندكَ يقعدُ**؛ لأنَّ المعطوفَ فعلٌ[lxxxviii].

بيد أنَّ سيبويه كان أكثر تشدّدًا في الفصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف المجرور، فقد اشترط في مثل هذا التركيب إعادة حرف الجرّ عند الفصل، وإلّا عُدَّ الكلامُ قبيحًا خبيثًا، إذ ذكر: أنَّ القائل ((لو قال: **مررت بزيدٍ أوّلِ مِنْ أمسِ، وأمسِ عمرٍو كانَ قبيحاً خبيثًا**؛ لأنّه فصل بين المجرور والحرف الذي يشركه وهو الواو في الجارّ، كما أنَّه لو فصل بين الجارّ والمجرور كان قبيحاً، فكذلك الحروف التي تدخله في الجارّ؛ لأنّه صار كأنَّ بعده حرف جرّ، فكأنّك قلت:

وبكذا))[lxxxix]، وقد ذكر ذلك السيرافي قول سيبويه هذا، من غير أنْ غير تعليق، إذ قال في نحو: ((مررت بزيدٍ أوّلِ من أمسِ، وأمسِ عمرٍو، **وهذا قبيح خبيث** للفصل بين الخافض والمخفوض))[xc]، ويبدو أنّ سيبويه ربمّا كان يقصد من قوله (الخبيث) هو (القبيح)، وذلك بالركون إلى العلاقة القوية بين المعنى الظاهر له وباطنه، فضلاً عن الاعتماد على الربط بين البنية التحتيّة لـ (الخبيث) في قالبها النحويّ، بالبنية التحتية في قالبها العميق، ووجه القبح يتمثّل في مخالفة ذلك التركيب الأصول النحوية التي أقرّوها في باب العطف المقيس على الجارّ والمجرور، فضلاً عن أنّه قد فصل فيه بين حرف العطف (الواو)، والمعطوف (عمرٍو) بقوله (أمسِ)، ولم يذكر حرف الجرّ مع المعطوف (عمرٍو)، ممّا ولّدَ قبحًا في الكلام، والصواب – فيما أعتقد– عند سيبويه أنْ يقال: **مررت بزيدٍ أوّلِ مِنْ أمسِ، وأمسِ بعمرٍو**، أي: بإعادة ذكر حرف الجرّ (الباء).

٩- لا تستعمل (أحد) في الإيجاب:

استُعمل لفظ (أحد) في العربية على ضربَيْنِ:

أحدهما: أنْ يرد بمعنى (واحد) في العدد، نحوَ قولك: (أحدٌ وعشرون)، والمراد: (واحد وعشرون)، وقوله تعالى:﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾، [الإخلاص: ١]، أي: واحد، وقول الشاعر ذي الرمّة [xci]:

وقدْ بَهَرَتْ فما تَخفى على أحدٍ إلّا على أحدٍ لا يعرفُ القَمَرَا

أي: (إلّا على واحدٍ).

والآخر، وهو المقصود ببحثنا هذا: أن يُراد به العموم والكثرة، ولا يقع إلَّا في النفي، وغير الإيجاب، نحو: **ما جاءَنِي من أحدٍ**، فلَو قلتَ: جَاءَنِي أحدٌ، لكَانَ محالًا، إذا قصدتَ بـ (أحد) العموم، أي: النَّاس أَجْمَعِينَ[xcii]، وَإِنَّمَا اخْتصَّ النَّفْي بِهَذَا، لِأَنَّهُ قد يَصح نفي الضدين، وَلَا يَصح إثباتهما، كقَوْلك: زيدٌ لَيْسَ بالأبيض وَلَا الْأسود، وَلَا يجوز أَن تَقولَ: زيدٌ أَبيضُ أسودُ، فَجَاز أَن يختَصَّ النفيُ بِبعضِ الْعبارَاتِ الَّتِي للعُمُومِ؛ لِأَنَّ فِي الْعُمُومِ اجْتِمَاعَ الأضدادِ، وَلم يجز وُقُوع الْعُمُوم الْمُخْتَص بِالنَّفيِ فِي (الإيجَاب)، وبناءً على هذا الأصل لا تقع (أحد) المراد بها معنى العموم في الإيجاب[xciii]، لذا تجد أنّ سيبويه قد وصف الكلام الذي وقع فيه هذا اللفظ في الإيجاب بأنّه (**ضعيف خبيث**)، قائلاً: ((وتقول: إنَّ أحدًا لا يقولُ ذاكَ، وهو **ضعيفٌ خبيثٌ**، لأنَّ (أحدًا)، لا يستعمل في الواجب، وإنَّما نفيتَ بعد أنْ أوجبتَ))[xciv]، وقد نقل هذا الكلام ابن السراج من غير تعليق، أو توضيح للخبيث، مكتفيًا بذكر: قول ((سيبويه: وتقول إن أحدًا لا يقول ذاك وهو **خبيث ضعيف**))[xcv]، وذكره أيضًا السيرافي ومن غير بيان معنى الخبيث، إذ صرّح: ((وتقول: إنَّ أحدًا لا يقول ذاك، **وهو ضعيف خبيث**؛ لأنّ أحدًا لا يستعمل في الواجب))[xcvi]، ولكنّ الرماني قد تصدّى لتفسير معنى الخبيث، وإنْ جاء ذلك على شكلِ سؤالٍ لا خبرٍ، عن طريق الإشارة إلى الدلالة الباطنية له، لا الدلالة الظاهرة أو السطحية، إذ قال: ((وهل يجوز: إنَّ أحدًا لا يقول ذاك؟، **ولِمَ ضعفَ وقبح؟**، وما نظيره في الجواز من قولهم: قد عرفت زيد أبو من هو؟))[xcvii].

وأغلب الظنّ أنّ ما ذكره الرماني لمعنى (الخبيث) من أنّه يدل على (الضعيف، والقبيح)، هو في غاية الرضى والقبول، ووجه ضعفه أو قبحه هو أنَّ الحرفَ (إنّ) للإيجاب بل وتوكيده أيضًا، و(أحدًا) لغير الإيجاب، فيحصل بهما التضادّ والتنافر في الاستعمال، ولذا تجد أنّ سيبويه قد التمس له تأويلاً لكي يستقيمَ مع القاعد النحوية، أو الاستعمال اللغويّ الفصيح، ذلك التأويل اعتمد فيه سيبويه على البنية العميقة لذلك الكلام مهجّنة ببعض عناصر التحويل لبنيته السطحية، فضلاً عن الإفادة من القوّة الإنجازية للتشبيه، المستندة إلى ما يحمله ذلك الكلام من دلالة تداوليّة قد غذّى بها سيبويه فكرته كي يكون الكلام أكثر وضوحًا ومقبوليةً، تمثّل كلّ ذلك بقوله: إنّ النفيَ – في المثال المذكور سلفًا– ((قد احتُملَ حيثُ كان معناه النفي، كما جاز في كلامهم: قد عرفتُ زيدٌ أبو مَنْ هو، حيث كان معناه أبو مَنْ زيدٌ، فمَنْ أجاز هذا، قال: إنَّ أحدًا لا يقول هذا إلّا زيدًا، كما أنّه يقول على الجواز: رأيتُ أحدًا لا يقول ذاك إلّا زيدًا، يصير هذا **بمنزلة: ما أعلمُ أنّ أحدًا يقول ذاك، كما صار هذا بمنزلة: ما رأيتُ، حيث دخله معنى النفي**))[xcviii]، فلجأ إلى تقدير نفي في الكلام قبل (أحد) حفاظًا على الأصل النحوي المتقدّم، من أنَّ حقَّ (أحد) أن تكون في النفي وغير الواجب.

وفي ختام هذه المسألة أودّ أن أشير إلى أنّ لدقّة نظر النحويين تجد أنّ بعضهم تنبّه إلى أنّ النفي إذا دخل عليه الاستفهام، لم يجز أنْ تستعمل لفظ (أحد) بعده؛ لأنّ النفي سيزول بدخول الاستفهام، ويصبح الكلام مثبتًا، مفيدًا معنى التقرير، قال ناظر الجيش: ((إذا أدخلتَ على (ليس) ألف الاستفهام كانت تقريرًا، ودخلها معنى الإيجاب، فلم يجئ معها أحد؛ لأنَّ أحدًا إنَّما يجيء مع حقيقة النفي، لا تقول: أليس أحدٌ في الدار؟؛ لأنَّ المعنى يؤول إلى قولك: أحدٌ في الدار، و(أحدٌ) لا تستعمل في الواجب))[xcix]، فهذا الكلام يعضّد تلك الأفكار المتقدّمة القاضية بعدم جواز استعمال (أحد) في الإثبات، مهما كان نوع البنية التي ورد فيها، أ توليديةً كانت أم تحويليّةً؟.

١٠- المفعول له لا يكون اسم ذات:

من الأصول المقرّرة في الدرس النحويّ أنّ المفعول له لا يكون إلّا مصدرًا، نحو قولك: **زرتُكَ طَمَعًا فِي بِرّكَ، وقصدتُكَ ابْتِغَاءَ لمرضاتِكَ**، أي: زرتُكَ للطمعِ، وقصدتُكَ للابتغاءِ، فهو عذرٌ وعلّةٌ لوُقُوع الْفِعْل[c]، وقد زاد بعض النحويين فيه شرطًا آخر، وهو أنْ يكونَ من أفعالِ النفسِ الباطنةِ، لا من أفعالِ الجوارحِ الظاهرةِ، نحو: **جاء زيدٌ خوفًا ورغبةً**، فلا يجوز: **جاء زيدٌ قراءةً للعلمِ، ولا قِتالاً للكافرِ**[ci].

ولكنّ يونس أجاز وقوع اسم الذات مفعولاً له، مستشهدًا بقول بعض العرب: **أمَّا العبيدَ، فذو عبيدٍ، وأمَّا العبدَ، فذو عبدٍ**، نقل ذلك عنه سيبويه، واصفًا إيّاه بأنّه قليل خبيث، إذ ذكر: ((وزعم يونس أنَّ قومًا من العربِ يقولون: أمَّا العبيدَ، فذو عبيدٍ، وأمَّا العبدَ فذو عبدٍ، **يُجرونه مُجرى المصدرِ سَواءً، وهو قليل خبيث**؛ وذلك أنَّهم شبّهوه بالمصدر، كما شبَّهوا الجمَّاءَ الغفيرَ بالمصدر، وشبَّهوا خمستَهم بالمصدر، كأنَّ هؤلاءِ أجازوا: هو الرجل العبيد والدراهم، أي: للعبيد وللدراهم، وهذا لا يُتكلَّم به))[cii]، ونقله أيضًا أبو حيّان الأندلسي، قائلاً: ((وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون: أمّا العبيدَ، فذو عبيدٍ **بالنصب، وتأوَّلَ نصبَ العبيدِ على المفعول له**، وإنْ كان (العبيد) غيرَ مصدر، وقبّح ذلك سيبويه))[ciii]، فأنت تستشفّ ممّا تقدّم بأنّ سيبويه ربّما قصد بـ (الخبيث) هنا (القبيح)، بدليلِ فَهْمِ أبي حيّانٍ له، معتمدًا في ذلك على البنية العميقة لـ (الخبيث) لا معناه الظاهري، أو السطحيّ، إذ قال: (وقبّح ذلك سيبويه)، وأيضًا بدليل قول سيبويه: (قليل)، فالقبيح قليلٌ، بمعنى أنّه خلاف الكثير المتمثّل بوقوع المفعول له مصدرًا لا اسم ذات، فـ (العبيد)، و(العبد) هما اسما ذات غير دالّينِ على الحدث المشترط في ماهيه المفعول له، فضلاً عن كونهما ليسا من أفعال النفس الباطنة، **ممّا ولّد** هذا الخروجُ عن الكثير فيهما، **قبحًا** في الاستعمال اللغوي، لذا رأى سيبويه أنّ المختارَ فيه الرفعُ، إذ قال: ((قولك: أَمّا العَبِيدُ، فذو عَبيدٍ، وأمّا العبدُ، فذو عبدٍ، وأَمّا عبدانِ، فذو عبدينِ، وإنَّما اختير الرفعُ؛ لأنّ ما ذكرت في هذا الباب أسماءٌ، والأسماءُ لا تجري مجرى المصادر)) [civ].

بيد أنّ قسمًا من النحويين لمّا استشعروا أنّ ما ذكره يونس يخالف قواعدهم، لجأوا إلى تأويله استقامةً لقواعدهم، وإبعادًا للضعف والخبث اللذينِ أصاباه، فقدّروا فعلاً واقعًا بعد (أمّا)، هذا الفعل كان (تذكرُ) تارةً، أي التقدير: مهما تذكرُ العبيدَ، فهو ذو عبيد، ومهما تذكرُ العبدَ، فهو ذو عبد[cv]، وكان (تملكُ) تارةً أخرى، والتقدير: أمّا تملكُ العبيدَ، فذو عبيدٍ، أي: مهما تذكره من أجل تملك العبيد[cvi].

ويبدو أنّ ما ورد من النصب في مثل: (أمّا العبيدَ، فذو عبيدٍ) على أنّه مفعول له هو خطاب تداولي استساغته بعض القبائل العربية في بنيتها اللغوية التداولية، ولم يكن ذلك يسبب لها قبحًا في عناصر خطابها اليومي، ولربّما كان قارًّا في بنيتها العميقة لهذا الخطاب السطحي ما ذكره النحويون المتقدمون من تأويلات وتعليلات لرواية النصب، اعتمادًا من هؤلاء القوم على سليقتهم اللغوية المرهفة، التي قصدوا بها معنى المعنى لمثل تلك التراكيب لا معناها في معاجم العربيّة، أو ترتيب عناصرها على وفق القواعد عند النحويّين، بيد أنّه يبقى أنّ لغة الرفع (أمّا العبيدُ، فذو عبيدٍ) في مثل هذا وسواه أرجح من لغة النصب؛ لأنّ الذوات غير المصادر، والشيء لا يعلّل بنفسه؛ فضلاً عن فقدِ الاتّحاد مع المعلل به في الوقت والفاعل، المبتغى كلّ ذلك من وظيفة المفعول له في الاستعمال التداولي للغة التي ينبغي على مستعملها أو المُرسِل إيصال تلك الرسائل إلى المرسَل إليه عندما يأتي بالعنصر الإشاري (المفعول له) في خطابه التداوليّ.

((الخاتمة))

بعد هذه الصحبة الماتعة لموضوع البحث، وقبل أنْ أدع اليراع يسقط من يدي، أسجّلُ هنا أبرز ما توصّلتُ إليه من نتائج في بحثي هذا، وعلى النحو الآتي:

١- اتّضح عن طريق هذا البحث أنّ (الخبيث) يقصد به: الخروج عن الأصل النحويّ، أو مخالفة القاعدة النحوية، أو القبيح، أو الضعيف.

٢- لم يستعمل مصطلح (الخبيث) في المسائل النحويّة إلّا يونس في مسألة واحدة، ثم أعقبه سيبويه في (أربع مسائل)، يعقبهما المبرد في (مسألة واحدة)، أمّا على نحو المسائل الصرفية، فقد استعمل في ثلاثِ مسائل: أوّلها: عند يونس، وثانيها: عند الأخفش، وثالثها: عند الزمخشريّ، وبقيت مسألة واحدة عند الأخفش تطرّق فيها إلى حكم من الأحكام الصوتية، وكل ذلك كان بحسب تتبّعي واستقرائي فيما اطّلعتُ عليه من كتب النحويين وسواهم.

٣- اضطرّر يونس، وسيبويه، والمبرّد إلى إطلاقِ هذا المصطلح (الخبيث) على بعض التراكيب اللغوية التي ناقشوها في مصنّفاتهم؛ لأنّه كان فيها مخالفة لِما هو شائع في كلام العرب، أو خروج عن أقيستهم المبنيّة على السماع الكثير، ممّا يؤدّي هذا إلى الخروج عن ضوابطهم النحويّة التي اختطّوها في كتبهم من أجل ضبط اللغة قدر المستطاع، وزد على ذلك أنّ يونس وسواه ربّما أرادوا بيان شدّة تبشّعهم ونفورهم من اطلاقهم مصطلح (الخبيث) على تلك التراكيب اللغوية التي خالفت الأصول النحوية.

٤- عمد سيبويه إلى التأويل في المعنى، أو تقدير محذوف في الكلام، في قسمٍ من مسائله التي تناولها؛ من أجل استقامة قواعده، وأصوله النحوية التي ارتضاها بناء على المشهور من كلام العرب (شعره ونثره)، أو القرآن الكريم.

٥- ألجأ هذا الخروج عن ضوابط النحويين الصارمة يونس وسيبويه والمبرّد إلى استعمال مصطلح (القبيح)، أو (الضعيف) قبل مصطلح (الخبيث)، شعورًا منهما بكراهة ذلك كرهًا شديدًا، فضلاً عن رداءته إلى حدٍّ بعيدٍ.

٦- اكتفى النحويونَ الذين جاءوا بعد يونس سيبويه والأخفش والمبرد بنقل تلك المسائل السبع، من غير تعليق عليها، أو توظيف مصطلح (الخبيث) في الحكم على بعض الشواهد النحويّة، أو التراكيب اللغوية التي ذكروها في مؤلّفاتهم الغزيرة.

الهوامش:

(i) العين، (خ ب ث): ٤/ ٢٤٩، وينظر: تهذيب اللغة، للأزهري: ٧/ ١٤٦.

(ii) جمهرة اللغة، (ب ث خ): ١/ ٢٥٨.

(iii) أساس البلاغة، (خ ب ث): ١/ ٢٢٩.

(iv) زاد المسير في علم التفسير: ١/ ٢٤١.

(v) ينظر البحر المحيط: ٤/ ٣٧٥.

(vi) ينظر مجمل اللغة: ٣١٠، ولسان العرب: ١٠/ ٢١٥.

(vii) ينظر مجمل اللغة: ٣١٠.

(viii) ينظر شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي:١٣٠٣.

(ix) ينظر شرح ديوان الحماسة:١٣٠٤.

(x) الكتاب: ١/ ٣٨٩.

(xi) الكتاب: ٣/ ٣٣٩.

[xii] شرح شافية ابن الحاجب، للرضي:٢/ ٢٤٧، ولم أعثر على هذا في معاني القرآن، للأخفش.

[xiii] المقتضب: ٣/ ٢٣١.

[xiv] المفصل في صنعة الإعراب: ٤٩٥.

[xv] ٢/ ٥٨.

[xvi] ٣/ ٤٩٤.

[xvii] ٤/ ٤٨.

[xviii] سر صناعة الإعراب: ١/ ٦٧.

[xix] التكملة: ١٠.

[xx] ينظر شرح الشافية، للرضي: ٢/ ٢٤٢، وشرح الشافية، لركن الدين الاستراباذي: ١/ ٥٠٤، وتمهيد القواعد: ٩/ ٤٦٧٠، والتقاء الساكنين والتخلص منهما في ضوء الدرس الصوتي الحديث: ١٩٧.

[xxi] ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٢١.

[xxii] ينظر الأصول في النحو: ٢/ ٣٦٩– ٣٧٠، وشرح المفصل: ٥/ ٢٩٥– ٢٩٦، والبديع في علم العربية: ١/ ٦٧٦.

[xxiii] ينظر شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٥/ ٢٣.

[xxiv] ينظر المقتضب: ١/ ٨٢، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٢/ ٢٤٢.

[xxv] شرح شافية ابن الحاجب، للرضي:٢/ ٢٤٧، ولم أعثر على هذا في معاني القرآن، للأخفش.

[xxvi] ينظر شرح شافية ابن الحاجب، للرضي:٢/ ٢٤٧.

[xxvii] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[xxviii] شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٥٠٩.

(xxix) ينظر معاني القراءات، للأزهري: / ١٨٩، والحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي:١/ ١٣٠، وحجة القراءات، لأبي زرعة: ١٢٢.

[xxx] ينظر حجة القراءات: ١٢٢.

[xxxi] ينظر ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي: ٣/ ١٠٦٣.

[xxxii] ينظر الكتاب: ١/ ٣٣٦، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل: ١/ ٢٤١.

[xxxiii] ينظر تمهيد القواعد: ٤/ ١٨٥٣.

[xxxiv] ينظر الكتاب: ١/ ٣٣٦، وشرح المفصل:١/ ٢٨٢.

[xxxv] ينظر الكتاب: ١/ ٣٣٦، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٣٥.

[xxxvi] المقتضب: ٣/ ٢٣١.

[xxxvii] ينظر الكتاب: ٤/ ٢١٥، والأصول في النحو: ٢/ ١٣٦.

[xxxviii] ينظر شرح المفصل: ٥/ ٢٩٥، والتقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث: ١٧٣.

[xxxix] ينظر شرح المفصل: ٥/ ٣٠١.

[xl] ينظر الكتاب: ٤/ ١٥٥، والأصول في النحو: ٢/ ٣٧١، وشرح المفصل: ٥/ ٣٠٠.

[xli] شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٢/ ٢٤٧.

[xlii] ينظر الكتاب: ٤/ ١٥٣– ١٥٤، وشرح المفصل: ٥/ ٢٩١.

[xliii] ينظر شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٢/ ٢٤٦.

[xliv] ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[xlv] شرح المفصل: ٥/ ١٨٦.

[xlvi] ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٠٠.

[xlvii] ينظر الكتاب: ٤/ ١٥٤– ١٥٥.

[xlviii] المفصل في صنعة الإعراب: ٤٩٥.

[xlix] شرح المفصّل: ٥/ ٣٠١.

[l] شرح المفصّل: ٥/ ٣٠١.

[li] التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث: ٨٥.

([lii]) ينظر الكتاب، لسيبويه: ٢/ ٧٨، والأصول في النحو، لابن السراج: ١/ ٢١٣، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري: ١/ ٢٨٤.

([liii]) التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٩٦.

([liv]) شرح التسهيل، لابن مالك: ٣٣١/٢، وينظر أوضح المسالك: ٢/ ٢٥٩.

([lv]) الكتاب: ٢/ ١١٤.

([lvi]) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٤٤٣.

([lvii]) ينظر الكتاب: ١/ ٣٧٧، والأصول في النحو: ٢/ ٣١٢، وتوضيح المقاصد، للمرادي: ٢/ ٦٩٥.

([lviii]) ديوانه: ٧٠، ورواية الديوان: **(فأَوْرَدَهَا)**، ولكن المشهور في كتب النحويين **(فأرسلها)**.

([lix]) ينظر شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢/ ٢٥٩، وشرح المفصّل، لابن يعيش: ٢/ ١٨.

([lx]) ينظر شرح التصريح: ١/ ٥٨٠.

(lxi) مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري: ١٠٣.

(lxii) ينظر الكتاب: ٣/ ٢٣٦، والمقتضب: ٣/ ٣١٩، والأصول في النحو: ٢/ ٨٠.

(lxiii) ينظر الكتاب: ٣/ ٢٣٦، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤/ ٨.

(lxiv) ينظر شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤/ ٨.

(lxv) الكتاب: ٣/ ٢٣٦.

(lxvi) شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٨.

(lxvii) تمهيد القواعد: ٨/ ٤٠٢١.

(lxviii) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤/ ٨.

(lxix) ينظر شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤٩١.

(lxx) ينظر الكتاب: ٣/ ١١١، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢/ ٣٥، ٢٤٠، وشرح التصريح، للأزهري: ٢/ ٧٦٥.

(lxxi) ينظر شرح التسهيل، لابن مالك: ٣/ ١٩٤.

(lxxii) ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها، والمسائل السفرية، لابن هشام: ٣٨.

(lxxiii) ينظر الكتاب: ٤/ ٢٢١، والمقتضب: ١، ٤٨، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢/ ٣٥.

(lxxiv) ينظر همع الهوامع: ٢/ ٤٠٤.

(lxxv) شرح التسهيل: ٣/ ١٩٤، ولم أجده في معاني القرآن، للكسائي.

(lxxvi) الكتاب: ٢/ ١٢٤.

(lxxvii) شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٤٥٢.

[lxxviii] ينظر الكتاب: ٣/ ٣٣٩، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤/ ٩٨.

[lxxix] ينظر الكتاب: ٣/ ٣٣٨- ٣٣٩، وشرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الأستراباذي: ١/ ٣٧٦.

[lxxx] الكتاب: ٣/ ٣٣٩.

[lxxxi] المقاصد الشافية: ٧/ ٤٩٦.

[lxxxii] علل النحو: ٥٣٠.

[lxxxiii] البديع في علم العربية: ٢/٢٠١.

[lxxxiv] المقاصد الشافية: ٧/ ٤٩٦.

[lxxxv] ينظر الكتاب: ٣/ ٥٠٢، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤/ ٢٤٢، التعليقة على كتاب سيبويه: ٤/ ٨.

[lxxxvi] لم أعثر على هذا عند أبي علي الفارسي، ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٤٧٨.

[lxxxvii] المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[lxxxviii] ينظر شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٣٩، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٤٧٨، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٢.

[lxxxix] الكتاب: ٣/ ٥٠٢.

[xc] شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٢٤٢.

[xci] ديوانه: ٩٢.

[xcii] ينظر التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي: ١/ ٩٠، وشرح المفصّل: ٤/ ٢٤.

[xciii] ينظر علل النحو، لابن الوراق: ٢٥٣.

[xciv] الكتاب: ٢/ ٣١٨.

[xcv] الأصول في النحو: ١/ ٢٩٨.

[xcvi] شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٥٦.

[xcvii] المصدر نفسه: ١/ ٤٥٥.

[xcviii] المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[xcix] تمهيد القواعد: ٩/ ٤٥٠٠.

[c] ينظر الكتاب: ١/ ٣٦٩، واللمع في العربية، لابن جني: ٥٨.

[ci] ينظر ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٨٣.

[cii] الكتاب: ١/ ٣٨٩.

[ciii] ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٨٣.

[civ] الكتاب: ١/ ٣٨٧- ٣٨٨.

[cv] ينظر شرح التسهيل، لابن مالك: ٢/ ٣٣٠.

[cvi] ينظر التذييل والتكميل: ٧/ ٢٣٢.

((المصادر))

* القرآن الكريم.

١- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٢- أساس البلاغة، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م.
٣- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د.ت).
٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ ، ٢٠٠٨م.
٥- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، ط١، دار الفكر، بيروت، لبنان ١٤٢٠هـ.
٦- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، الدار اللبنانية، بيروت، لبنان، ١٤٣٣هـ - ٢٠١١م.
٧- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م.
٨- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠م.
٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام، القاهرة، مصر، ١٤٢٨هـ.
١٠- تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.
١١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٨م.
١٢- جمهرة اللغة، لابن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
١٣- حجة القراءات، لأبي زرعة بن زنجلة (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
١٤- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، ط٢، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
١٥- ديوان ذي الرمّة، قدّم له وشرحه أحمد حسن بسج، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٦- ديوان لبيد بن ربيعة، شرح الطوسي، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. حنا نصر الحتّي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

١٧- زاد المسير في علم التفسير، لبن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، دار الكتاب العربي – بيروت، ١٤٢٢هـ.
١٨- سر صناعة الإعراب، لابن جني، ط١، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان،١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٩- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط١، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٢٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م.
٢١- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي، تحقيق: د. عبد الرحمن رشيد، و د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠م.
٢٢- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٢٣- شرح ديوان الحماسة، لأبي زكريا التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، دار القلم، بيروت، لبنان.
٢٤- شرح الكافية الشافية لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرمة، (د.ت).
٢٥- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
٢٦- شرح المفصّل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، (د.ت).
٢٧- علل النحو، لابن الوراق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٢٨- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار الهلال، بيروت، لبنان، (د.ت).
٢٩- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
٣٠- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
٣١- لسان العرب، لابن منظور، ط٣، دار صادر – بيروت، ١٤١٤هـ.

٣٢- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ت).
٣٣- مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣٤- مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، ط١، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٣٥- المسائل السفرية في النحو، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٣٦- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط١، طبعة جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م.
٣٧- معاني القراءات، لمحمد بن أحمد الأزهري، ط١، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
٣٨- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
٣٩- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، طبعة جامعة أمّ القرى، مكّة المكّرمة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٤٠- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٣١هـ ، ٢٠١٠م.
٤١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
الرسائل: التقاء الساكنين والتخلص منهما في ضوء الدرس الصوتي الحديث، رسالة تقدّم بها صباح عطيوي عبود، بإشراف الأستاذ الدكتور حسام سعيد النعيمي، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.